تحليل

السلام والأمن

الحكم والإصلاح السياسي

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

علاء لحلوح
أيار 2025

إعادة بناء الحوكمة والإصلاح السياسي أمران حاسمان لإعادة إعمار فلسطين ويحظيان بدعم من الجمهور الفلسطيني

مع ذلك، تواجه جهود الإصلاح تحديات كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي. داخليًا، عرقل الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية، وغياب الإرادة السياسية في السلطة الفلسطينية الإصلاحات المطلوبة، في حين أن الفساد يزيد من تآكل الثقة العامة. خارجيًا، يعيق الاحتلال الإسرائيلي جهود الإصلاح، ويُنظر إلى ضغوط الدول المانحة بنوع من الشك والريبة في اهدافهم.

لاستعادة ثقة الجمهور، يجب على السلطة الفلسطينية معالجة القضايا الداخلية من خلال توحيد القيادة الفلسطينية، وتجديد الشرعية السياسية، وتعزيز الرقابة والمؤسسات. تشمل الاستراتيجيات الرئيسية تبني السياسات المالية، وبناء الدعم الشعبي، وتشكيل ائتلاف ضد سياسة الضم الإسرائيلي.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

السلام والأمن

الحكم والإصلاح السياسي

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

بالتعاون مع
Stiftung Wissenschaft und Politik
German Institute for
International and Security Affairs

محتوى

1 المقدمة 2

2 تحديات كثيرة ونجاح محدود 3

3 مواجهة التحديات التي تعيق عملية الإصلاح 6

4 الخاتمة 8

مراجع 9

1
المقدمة

إن إعادة بناء الحوكمة وتنفيذ الإصلاحات السياسية ركيزتان أساسيتان لعملية إعادة الإعمار. ويعتمد التعافي الناجح على إنشاء مؤسسات دولة فعالة مع تعزيز انتعاش اقتصادي مستدام ومتوازن وطويل الأمد. وفي غياب هذين العنصرين الأساسيين، يمكن أن تتقوض جهود إعادة الإعمار، مما يخلق فرصاً للجهات الفاعلة الخارجية لتعطيل العملية والسعي لتحقيق مصالحها الخاصة.

إحدى المشاكل الرئيسية هي الانقسام بين السلطات في فلسطين. فهي منقسمة بين الضفة الغربية التي يحكمها الرئيس محمود عباس وإدارته، وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس منذ حزيران/يونيو 2007. وتواجه السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس واحدة من أصعب الفترات التي تمر بها منذ تأسيسها قبل نحو 30 عاماً بسبب عجزها عن تلبية احتياجات الفلسطينيين، فضلاً عن انعدام الثقة الواضح في السلطة الفلسطينية ومؤسساتها.

وقد ازداد الضغط على السلطة عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل حكومة جديدة مهنية وغير حزبية. إلا أن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور محمد مصطفى في أواخر آذار/مارس 2024، خلق مزيدًا من الانقسامات بين الفلسطينيين بسبب تفرد الرئيس عباس في اتخاذ القرارات، وهو ما رفضته معظم القوى والأحزاب السياسية الفلسطينية.

وقد تألف برنامج الحكومة من سبع مهام رئيسية (نشرة أخبار فلسطين 2024):

1. الإغاثة وإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي والرعاية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2. الإصلاح المالي والاقتصادي والاستقرار.

3. الإصلاح المؤسسي، والقضاء على الفساد، وتحسين الخدمات، وإعادة تنظيم المؤسسات وتوحيدها، والتحول الرقمي.

4. سيادة القانون: الإنصاف والحماية والحرية وتعزيز نزاهة القطاع المالي.

5. تعزيز القدرة على الصمود في القدس ووادي الأردن والمجتمعات الضعيفة.

6. تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية وتمكين وسائل الإعلام.

7. تعزيز العلاقات العربية والدولية.

لقد غطى بيان الحكومة الكثير، ولكن لم يأتِ على ذكر توحيد المؤسسات في الضفة الغربية وغزة.

ويهدف هذا الموجز إلى أمرين :

1. دراسة الصعوبات والعوائق التي تقف في طريق الإصلاح الحقيقي، وخاصة الإصلاح السياسي وكفاءة المؤسسات الحكومية.

2. اقتراح توصيات حول كيفية المضي قدماً في عملية الإصلاح في كافة مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني.

وقد تمت الاستفادة في صياغة هذا الموجز من اللقاءات مع مختلف الأطراف الفلسطينية المطلعة على تطورات عملية الإصلاح، ونتائج استطلاعات الرأي العام التي أجريت خلال العامين الماضيين، ومراجعة عدد من التقارير المتخصصة الصادرة عن مختلف الجهات المختصة. ويختتم الموجز بتقييم لاحتمالات نجاح مصطفى في التغلب على التحديات الشاقة التي تواجه عملية الإصلاح (لحلوح 2024 أ).

2
تحديات كثيرة ونجاح محدود

تعود الدعوات لإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية إلى العام 1997، عندما صدر تقرير ديوان الرقابة العامة حول الفساد في تلك المؤسسات. وكان لهذا التقرير صدى كبير في المجتمع الفلسطيني، وكذلك المؤسسات نفسها. وأعقبه تقرير متابعة صاغته لجنة شكلها المجلس التشريعي الفلسطيني لدراسة تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية وما تضمنه من ادعاءات بالفساد الإداري والمالي في مؤسسات السلطة. وأعقبت هذه التقارير دعوات للإصلاح. وعلى الصعيد الخارجي، كانت هناك العديد من هذه الدعوات، أبرزها التقرير الذي أصدرته مجموعة العمل المستقلة لتعزيز مؤسسات السلطة الفلسطينية عام 1999 (ما يسمى بتقرير روكارد).

وتوالت الدعوات والجهود الفلسطينية للإصلاح على مدار السنوات الأخيرة، حيث تبنت جميع الحكومات الفلسطينية السابقة برامج إصلاحية طموحة اصطدمت بتحديات وعقبات مختلفة حالت دون تنفيذ أجندة الإصلاح. وتتنوع هذه التحديات ومصادرها. فمنها ما هو خارجي كالاحتلال الإسرائيلي والضغوط الخارجية من المانحين، ومنها ما هو داخلي كغياب الإرادة السياسية لدى كبار صناع القرار الفلسطيني، وغياب النزاهة في الحكم، والتكاليف المالية والسياسية للإصلاح، إضافة إلى تراجع ثقة الجمهور بالنظام السياسي الفلسطيني منذ عام 2010، تاريخ انتهاء ولايتي البرلمان والرئيس.

ويطالب المجتمع الفلسطيني بمجموعة من الإصلاحات، منها ضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية عامة، واحترام سيادة القانون، وبناء مؤسسات حكم فاعلة تخضع للمساءلة، وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي، وضمان استقلالية ومهنية القضاء، وتطبيق مبادئ الشفافية في ممارسة الحكم وإدارة الشأن العام والأموال العامة (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية 2023).

التحديات الداخلية

1.الانقسام السياسي: حدث الانقسام السياسي في حزيران/ يونيو 2007، والذي تطور ليصبح أحد العقبات الرئيسية التي تواجه إعادة بناء وإصلاح النظام السياسي الفلسطيني. وكان لهذا الانقسام تأثير كبير على النظام السياسي الفلسطيني، وكذلك في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. فمنذ ذلك الحين، لم يجتمع المجلس التشريعي الفلسطيني بكامل هيئته ولمرة واحدة منذ ذلك الحين، وحلّته المحكمة الدستورية في كانون الأول/ ديسمبر 2018. وقد أضرّ الانقسام السياسي بجميع قطاعات المجتمع الفلسطيني، مما أدى إلى انقسام المجتمع وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (الجبور 2019). وبالإضافة إلى إضعاف المجتمع، فقد أضر أيضًا بقدرة النظام على إدارة التوترات والصراعات الداخلية ومواجهة التحديات الخارجية والتكيف مع المتغيرات. وقد أثر الاضطراب سلبًا على الديناميكيات الاجتماعية، بما في ذلك الظروف المالية الملائمة، والتحرر من الخوف، والشعور بالسلام والأمن، والتسامح والحرية، والتواصل الإيجابي، وشبكات التفاعل والمساواة الاجتماعية. وقد تفاقمت ديناميكيات الانقسام على مر السنين، مما أدى إلى استنزاف نوعية الحياة والمجتمع من خلال تدابير مختلفة أثرت سلبًا على العدالة والإنصاف، والوعي والمسؤولية الاجتماعية، والانتماء وغير ذلك. وخلال هذه الفترة تفاقمت الاختلالات بين الضفة الغربية وقطاع غزة (محسن 2012). كما أثر الانقسام على الثقة الاجتماعية بين الفلسطينيين. فعندما سُئلوا عن الثقة بالناس بشكل عام في ربيع عام 2024، أعرب 90% من الفلسطينيين عن رأيهم بأنه "يجب توخي الحذر"، بينما قال 9% فقط أنه "يمكن الوثوق بمعظم الناس". لا تظهر هذه النتائج أي تغيير مقارنة بنتائج البارومتر السابع قبل عامين. وبلغت نسبة الثقة الاجتماعية 5 بالمائة في الضفة الغربية و15 بالمائة في غزة (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية 2024 أ).

2.الافتقار إلى رؤية واضحة للإصلاح السياسي: يعتبر إجراء الانتخابات العامة أولوية قصوى للإصلاح السياسي. لكن هذا الخيار ليس أولوية لدى صانعي القرار في فلسطين. فوفقًا للبرنامج الوزاري، ينص البند السادس الذي يؤكد على تحسين الديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية وتمكين الإعلام في النقطة الأولى على: "اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتهيئة الظروف الداخلية المناسبة لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في المحافظات الشمالية بما فيها القدس الشرقية والمحافظات الجنوبية مع احترام القانون"، ورغم أن هذا الأمر مدرج في كافة البرامج الوزارية حتى الآن، إلا أن الانتخابات العامة لم تُجرَ رغم تأخرها لأكثر من 14 عامًا.

3.غياب الإرادة السياسية: الإرادة السياسية هي الركيزة الأساسية لأي عملية إصلاح قابلة للتطبيق. ولكن من الواضح أن هذه الإرادة غير موجودة في الحالة الفلسطينية من جانب قيادة السلطة الفلسطينية. وينعكس ذلك في حقيقة أنه طوال سنوات الحكومة السابقة لم تكن هناك رغبة جادة في الإصلاح. ولو كانت موجودة لرأيناها. ما كان واضحًا في الماضي هو أن الإصلاح لا يأتي إلا بضغط خارجي. ويتجلى هذا الغياب أيضًا في حقيقة أنه في الوقت الذي كانت حكومة مصطفى الحالية تقدم برنامجها (الذي استند إلى خطاب التكليف من الرئيس)، معلنةً وقف التعيينات في القطاع العام، صدرت عدة قوانين بمرسوم رئاسي لإنشاء مؤسسات عامة جديدة [1] وتعيين مستشارين جدد للرئيس [2]، وقد رسخ غياب الإرادة السياسية غياب المساءلة والرقابة في النظام السياسي الفلسطيني برمته. وفي ظل غياب البرلمان منذ الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007، رأت النخبة الحاكمة في السلطة الفلسطينية أن أي إصلاحات جدية تهدد مصالحها.

---

1 صلاحيات رئيس الوزراء: تشكيل مجلس الوزراء، وتعديل تشكيله، وإقالة أعضائه، وقبول استقالة أي عضو، ورئاسة جلسات المجلس وإدارتها، والإشراف على أعمال الوزراء والمؤسسات العامة التابعة للحكومة، وإصدار القرارات في حدود اختصاصاته، وتوقيع اللوائح وإصدارها. (المادة 68). صلاحيات مجلس الوزراء: وضع السياسات العامة في ضوء البرنامج الوزاري الذي يقره المجلس التشريعي، وتنفيذ السياسات العامة المقررة، وإعداد مشروع الموازنة العامة، ومتابعة تنفيذ القوانين والتأكد من الالتزام بأحكامها، والإشراف على أداء الوزارات وغيرها من وحدات الجهاز الإداري، والمحافظة على النظام العام والأمن الداخلي، وإنشاء أو إلغاء الهيئات والمؤسسات والهيئات وغيرها من وحدات الجهاز الإداري للحكومة، وتعيين رؤسائها، وتحديد اختصاصات الوزارات والهيئات التابعة للحكومة، وإعداد مشروعات القوانين وتقديمها للمجلس التشريعي (المواد 69-70). ويختص كل وزير باقتراح السياسات العامة لوزارته، والإشراف على تنفيذها، والإشراف على سير العمل في الوزارة، وتنفيذ ميزانيتها، وإعداد مشروعات القوانين المتعلقة بها (م 65).

2 تم تعيين وزراء ومسؤولين سابقين كمستشارين لرئيس الجمهورية في نفس الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة وقف التعيينات في القطاع العام.

ولذلك، فإن خطة الإصلاح المؤسسي التي اقترحتها الحكومة الجديدة ستخرج على الأرجح عن مسارها.

4.عدم تمكين الحكومة: يحدد القانون الأساسي اختصاصات رئيس الوزراء. ولكن في ظل غياب المجلس التشريعي الفلسطيني، أصبح الرئيس الفلسطيني المصدر الوحيد للصلاحيات والتشريع. ونتيجةً لذلك، تأتي الحكومات وتذهب دون أن تمارس السلطة والصلاحيات الحقيقية الممنوحة لها بموجب القانون الأساسي ومنح الثقة من البرلمان. وقد ساهم التشريع، في شكل مراسيم بقوانين، في الواقع في حرمان الحكومة من ولايتها الدستورية وإضعاف أحكام القانون الأساسي، وبالتالي إضعاف الحكومة أو حرمانها من صلاحياتها لصالح الرئاسة أو المؤسسات المرتبطة بالرئاسة. وفي ضوء هذا الوضع، فإن الحكومة الحالية مقيدة في إجراءاتها وغير قادرة على تنفيذ برنامجها الإصلاحي. بل إن هذا البرنامج، كما هو مذكور أدناه، قد ترفضه مراكز القوى داخل السلطة الفلسطينية والنخبة الحاكمة إذا ما خشيت من تهديد مصالحها ونفوذها من خلاله.

5.التكلفة المالية: تتطلب بعض الإصلاحات الإدارية تكلفة مالية تعجز السلطة الفلسطينية عن توفيرها، خاصة في ظل الإجراءات العقابية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي وتراجع الدعم المالي الدولي خلال السنوات العشر الماضية. فعلى سبيل المثال، تحتاج السلطة القضائية إلى تعيين قضاة وإداري محاكم، بالإضافة إلى بناء محاكم ومرافق أخرى تلبي احتياجات النظام القضائي في العديد من المحافظات. كما أن إصلاح قانون الخدمة المدنية، أو إحالة عدد كبير من موظفي الخدمة المدنية إلى التقاعد، سيترتب عليه تكاليف مالية كبيرة. وفي ضوء العجز المالي الذي تعاني منه السلطة الفلسطينية، فإنها لن تكون قادرة على إجراء إصلاحات إدارية ذات تكاليف مالية باهظة.

6.التكلفة السياسية: ستشكل الكلفة السياسية لعملية الإصلاح، بمعنى احتمال الإضرار بمصالح مراكز القوى والمجموعات المقربة من صانع القرار الرئيسي، تحدياً أساسياً لهذه العملية. فقد نشأ في السنوات الأخيرة تحالف بين الطبقة السياسية التي تقود السلطة الفلسطينية وطبقة رجال الأعمال. وبالتالي أصبح النظام عاجزاً عن اتخاذ قرارات ذات طابع اقتصادي واجتماعي تعود بالنفع على الشريحة الأكبر من الشعب الفلسطيني، وذلك حفاظاً على مصالح رجال الأعمال المرتبطين بمصالح الطبقة السياسية. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة السابقة بدراسة الأوضاع القانونية والمالية والإدارية لـ 109 مؤسسة حكومية غير وزارية من أجل ضمان اندماجها في العمل الحكومي بما يضمن رشاقة وحيوية وإنتاجية هذه المؤسسات (السلطة الفلسطينية 2022). إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك في 30 مؤسسة فقط ولم تستطع إنجاز أكثر من ذلك في هذا المجال بسبب التكلفة المالية والسياسية وارتباط هذه المؤسسات بمراكز القوى داخل السلطة الفلسطينية. وقد حال ذلك دون سيطرة مجلس الوزراء على هذه المؤسسات. وبالنظر إلى هذا الواقع الحالي، لن تتمكن الحكومة الجديدة من النجاح في هذه المسألة تحديدًا بسبب المقاومة المحتملة من الجهات الفاعلة الأخرى في السلطة، وأبرزها مكتب الرئيس ومراكز القوى الأخرى، مثل الأجهزة الأمنية وحركة فتح (لحلوح 2024ب). من الواضح أن الحكومة لا يمكن أن تنجح إلا إذا مُنحت السلطة صلاحية كاملة كما ينص القانون، كما هو مذكور أعلاه.

7.انعدام النزاهة في الحكم: يقدم تقرير ائتلاف أمان (أمان 2022) حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين لعام 2022 صورة مقلقة حيث تصر النخبة الحاكمة على تبني سياسات وإجراءات تهدف إلى تعزيز مكانتها في السلطة، والاستحواذ على مراكز قوى إضافية. وهي تفعل ذلك من خلال تحكمها في التعيينات في المؤسسات العامة دون الاعتماد على مبدأ الشفافية ومعايير الكفاءة والأهلية، ومن خلال تبني سياسات واتخاذ قرارات تخدم مصالحها السياسية الخاصة على حساب المصلحة العامة. فعلى سبيل المثال أصدرت السلطة الفلسطينية عدة مراسيم بقوانين مخالفة لقواعد النزاهة في الحكومة، منها مرسوم بتعديل قانون المخابرات العامة، ومرسوم بتعديل مرسوم آخر خاص بقضاء قوى الأمن، ومرسوم بتعديل قانون الرسوم القنصلية الذي يعفي موظفي وزارة الخارجية وأقاربهم من الدرجة الأولى من غالبية الرسوم القنصلية دون مبرر واضح، مخالفاً بذلك مفهوم المساواة المنصوص عليه في المادة التاسعة من القانون الأساسي. وقد أضعفت هذه الإجراءات ثقة المواطنين في المسؤولين السياسيين والمؤسسات السياسية، وكذلك في التصريحات والخطط الصادرة عنهم. وقد تجلى ذلك بوضوح في استطلاع للرأي العام أجري في نهاية أيار/مايو 2024، حيث أعلن 67% من المستطلعين أن حكومة محمد مصطفى لن تنجح في إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، وذكر 77% من المستطلعين أن الحكومة الجديدة لن تنجح في مكافحة الفساد (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية 2024).

8.افتقار النظام السياسي للشرعية: يعاني النظام السياسي الفلسطيني من فقدان الشرعية الدستورية والشعبية منذ عام 2010، حيث كان من المفترض أن تجرى انتخابات جديدة للبرلمان والرئاسة. ولم تجرِ هذه الانتخابات بسبب الانقسام الداخلي تارة، وبسبب اعتراضات سلطات الاحتلال الإسرائيلي تارة أخرى. بالإضافة إلى عدم وجود نية جدية لدى النخبة الحاكمة في السلطة الفلسطينية لإجراء الانتخابات. فقد فقدت الطبقة الحاكمة في السلطة والقوى الاجتماعية المستفيدة منها شرعيتها وثقة الجمهور بها. فقد أظهرت استطلاعات الرأي في السنوات الأخيرة ارتفاعًا في نسبة عدم الرضا عن أداء الرئيس عباس، وهو رئيس السلطة التنفيذية الذي يشغل منصب رئيس السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية أيضًا بسبب غياب المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث أعرب 12% فقط عن رضاهم عن أدائه، بينما أعرب 86% عن عدم رضاهم. من ناحية أخرى، ارتفعت نسبة المطالبين باستقالة الرئيس إلى 89% بحلول منتصف عام 2024 (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية 2024). وستكون الانتخابات العامة التي ستؤدي إلى تجديد الشرعية أهم مفتاح للإصلاح السياسي ومعالجة مشكلة غياب السلطة التشريعية المستقلة.

9.انعدام ثقة المواطنين في النظام السياسي: تراجعت ثقة المواطنين في الحكومة والمؤسسات العامة الأخرى بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. وقد أدى هذا التطور إلى نشوء حركات احتجاجية وإضرابات من قبل المجموعات المهنية والنقابات عندما حاولت السلطة الفلسطينية تنفيذ إصلاحات اعتبرت أنها قد تضر بمصالح فئات معينة. فعلى سبيل المثال، فشلت حكومة رامي الحمد الله في تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بسبب الحركة الاحتجاجية التي أطلقتها مجموعات وشرائح مجتمعية مستهدفة من هذا القانون. وقد رفضت هذه الفئات القانون بسبب عدم ثقتها بالحكومة. وأظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية حول أسباب المعارضة للقانون، والذي أجري في حينه، أن المعارضين انقسموا إلى ثلاث مجموعات: (1) قال حوالي النصف (49%) إن القانون غير عادل وغير منصف؛ (2) قال ما يقرب من الثلث (32%) إنهم لا يثقون بالحكومة ويخشون الفساد والسرقة والواسطة (أو المحسوبية)؛ و(3) قال 14% إن دخلهم الحالي ضئيل للغاية ولا يسمح لهم بأي اقتطاعات أخرى (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية 2018). ويتسق هذا مع نتائج استطلاعات الرأي العام على مدار العقد

الماضي والتي أظهرت تراجع الثقة في الحكومة الفلسطينية وقناعة قوية بفساد مؤسسات السلطة الفلسطينية. ففي نهاية عام 2023، قال 74% من المستطلعة آراؤهم أنهم لا يثقون بالحكومة الفلسطينية (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية 2024 أ). وقد أدت الجهود المحدودة المبذولة لمكافحة الفساد إلى تفاقم أزمة انعدام الثقة بين المواطنين والسلطة الفلسطينية. وفي ظل استمرار تراجع الثقة في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، بما فيها الحكومة، لا يجب الافتراض بأن الجمهور سيلتف حول الخطوات الإصلاحية للحكومة الجديدة.

10.ضعف الأداء الحكومي: عانت الحكومات الفلسطينية من ضعف الأداء الحكومي، خاصة في القطاع المالي، حيث فشلت هذه الحكومات في معالجة عدد من القضايا الجماهيرية الأساسية كقانون الضمان الاجتماعي، وفشلت في الحفاظ على أموال صندوق تقاعد الموظفين العموميين عندما عجزت عن تحويل اشتراكات الموظفين خلال العشرين سنة الماضية أو أكثر. وتظهر نتائج أحدث استطلاع للباروميتر العربي الذي أجري في نهاية عام 2023، أن هناك استياءً كبيراً لدى غالبية الفلسطينيين من أداء الحكومة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية: حيث قال 64 في المائة منهم أنهم غير راضين عن هذا الأداء بشكل عام. وتعتقد أغلبية كبيرة تبلغ 79% من المستطلعين أن الحكومة لا تستجيب كثيراً أو لا تستجيب على الإطلاق لما يريده الناس. تُظهر هذه النتائج انخفاضاً في مستوى الرضا مقارنة بجولة الباروميتر العربي السابعة التي أجريت قبل عامين (PSCPSPSR 2024a). وفي ضوء عدم رضا الجمهور الفلسطيني عن أداء الحكومات المتعاقبة، فإن الخطوات الإصلاحية التي تخطط الحكومة لتنفيذها سينظر إليها بعين الريبة والشك، وقد تقابل برفض شعبي كما حدث عندما حاولت السلطة الفلسطينية تطبيق قانون الضمان الاجتماعي قبل عدة سنوات.

التحديات الخارجية

يمثل الاحتلال الإسرائيلي وضغوط المانحين تحديات إضافية تقيد عملية الإصلاح (لحلوح 2024 ب)، على الرغم من أن ضغوط المانحين قد تكون أحيانًا محركًا للإصلاح (لحلوح 2024 ج). لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يفرض سيطرته العسكرية والإدارية على أكبر مساحة من الضفة الغربية، وهي المنطقة (ج)، والتي تشكل 62 في المائة من الأراضي. تفصل إسرائيل شطري أراضي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن بعضهما البعض، بالإضافة إلى سيطرتها على المعابر والحركة التجارية للواردات والصادرات، وبالتالي تقوم بجباية الضرائب الفلسطينية لتعود إلى السلطة الفلسطينية. غير أنها فرضت في السنوات الأخيرة عقوبات مالية مختلفة على السلطة الفلسطينية (وفا 2024)، مما أغرقها في أزمة مالية متصاعدة فاقمت من عجزها عن الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها. ولا تستطيع السلطة الفلسطينية إجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالنظام الضريبي أو تعديلها بما يتماشى مع الظروف الفلسطينية بسبب القيود التي فرضتها اتفاقية باريس الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عام 1994، والتي جعلت الاقتصاد الفلسطيني تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي.

وعلى مدار السنوات الأخيرة، فُرضت ضغوط من المانحين على السلطة الفلسطينية لإجراء إصلاحات داخل مؤسساتها. وقد تنوعت هذه الضغوط بين مالية وسياسية. وقد ارتبطت معظم مطالب المانحين الإصلاحية بالتطورات السياسية، حيث أثارت إسرائيل الشكوك لدى الفلسطينيين حول الأجندة الحقيقية للمانحين. واعتُبرت مطالب الإصلاح هذه وسيلة المانحين للتهرب من المسؤولية عن الضغط على إسرائيل لتنفيذ التزاماتها (لحلوح 2024د). برزت المطالبات الغربية بالإصلاح بعد انتهاء الفترة الانتقالية الأصلية لعملية أوسلو في العام 1999، وازدادت حدتها خلال الانتفاضة الثانية. وكانت الخطوات التي طُلب من إسرائيل اتخاذها ترتبط أحيانًا بالإصلاحات التي طُلب من السلطة الفلسطينية القيام بها على الرغم من أن هذه الإصلاحات لم تكن جزءًا من التزامات السلطة بموجب اتفاقيات السلام المختلفة مع إسرائيل. ومع ذلك، وعلى الرغم من تسييس المانحين لعملية الإصلاح من أجل استرضاء إسرائيل، فقد نجحت ضغوط المانحين في بعض الأحيان في إجبار النخبة الحاكمة في السلطة الفلسطينية على تبني أجندة الإصلاح، خاصة عندما تزامنت ضغوط المانحين مع ضغوط داخلية متزايدة على نفس الأجندة، مثل الموافقة على التعديلات الهامة للغاية التي أدخلت على القانون الأساسي عام 2003. ومن جهة أخرى، فإن استجابة السلطة الفلسطينية لضغوط الإصلاح الخارجية وتجاهلها للمطالب الداخلية يدل على ضعفها تجاه مواطنيها ويساهم في تقويض الثقة بها وبمؤسساتها.

3
مواجهة التحديات التي تعيق عملية الإصلاح

بعد مرور نحو 30 عاماً على تأسيس السلطة الفلسطينية أصبح من الضروري مواجهة هذه التحديات وتذليل العقبات التي تعترض عملية الإصلاح من أجل بناء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة قادرة على النهوض بمصالح المجتمع الفلسطيني.

وبهذه الطريقة فقط سيتمكن المجتمع الفلسطيني من مواجهة الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء. يمكن لحكومة مصطفى أن تبحث اليوم في الإجراءات التالية:

1.استعادة الوحدة وإنهاء الانقسام السياسي: لا بد من بذل الجهود لإنهاء الانقسام الداخلي وإعادة بناء وتوحيد شطري الوطن الفلسطيني من خلال تقديم تنازلات من كلا الطرفين. يجب على كلا الطرفين، فتح وحماس، قبول واحترام بعضهما البعض، ومحاولة التوصل إلى حلول لإزالة الخلافات بينهما. ولا ينبغي لأي طرف أن يفرض معتقداته على الطرف الآخر، كأن يطالب كل طرف منهما حماس بالاعتراف بقرارات اللجنة الرباعية وإسرائيل كشرط مسبق للانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية. فمن غير المقبول ربط توحيد الشعب الفلسطيني بمطالبة أحد الطرفين بالتخلي عن مبادئه وقيمه. فالتوحيد من شأنه أن يساعد على استعادة ثقة الجمهور، ويزيد من صمود المجتمع ويعزز الموقف التفاوضي الفلسطيني. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون هناك برنامج عمل وطني تتفق عليه جميع القوى الفلسطينية بشكل كامل (أو شبه كامل).

ويمكن لمثل هذا البرنامج أن يرسم خارطة طريق لمستقبل الفلسطينيين، بما في ذلك التوحيد، وإنهاء الانقسام، والأخذ بالإصلاحات الضرورية للنظام السياسي الفلسطيني. كل هذا سيصب في اتجاه ترميم المجتمع الذي تضرر بسبب الانقسام.

فحماس، على سبيل المثال، يمكن أن تعالج الانقسام من خلال الانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية والاستعداد للانتخابات، مما يعطي العملية مصداقية ومتانة أكبر.

2. تجديد شرعية النظام السياسي: لا يمكن تجديد الشرعية بطبيعة الحال إلا من خلال إجراء انتخابات عامة، تشريعية ورئاسية. ونظراً لعدم قدرة السلطة الفلسطينية على إجراء الانتخابات اليوم بسبب الحرب على قطاع غزة والنتائج المدمرة للعدوان الإسرائيلي على القطاع، فلا بد من طرح برنامج وطني يحقق أكبر قدر من التوافق من كافة القوى الاجتماعية والسياسية الفلسطينية، بما فيها المسؤولتان عن استمرار الانقسام الفلسطيني، فتح وحماس. ويجب على جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع الفلسطيني، سواء كانوا أحزابًا/حركات سياسية أو منظمات مجتمع مدني أو نقابات أو غيرها من المجموعات ذات الصلة، أن يتخذوا إجراءات حاسمة لدفع التغييرات الحكومية بما يتماشى مع هذا الاستنتاج. يجب على الرئيس الفلسطيني، بصفته رئيس السلطة التنفيذية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن يستغل المشاورات، ولا سيما مع الجهات السياسية التي كانت ضد تعيين رئيس وزراء، مثل حركة حماس، لتقليل الشكوك والتساؤلات، مهما كانت صغيرة وضيقة، حول استقلالية الحكومة ومصداقيتها. وهذا من شأنه أن يعزز تجديد الشرعية ويفتح الباب أمام توافق أكبر في المستقبل.

3.تمكين الحكومة: يجب الالتزام بالقانون الأساسي الذي يفصّل بوضوح صلاحيات واختصاصات السلطات المختلفة في النظام السياسي. وهو يقدم وصفاً تفصيلياً لمهام ومسؤوليات مؤسستي السلطة التنفيذية، رئاسة الجمهورية من جهة ورئيس الوزراء ومجلس وزرائه من جهة أخرى. ومن المؤسف أنه منذ عام 2007 اغتصبت الرئاسة صلاحيات الحكومة التي منحها لها القانون الأساسي مما أفقد الحكومة فعاليتها وقدرتها على العمل باستقلالية. تستمد الحكومة الفلسطينية شرعيتها من الدستور والأغلبية البرلمانية وليس من رئيس السلطة الفلسطينية الذي لا يملك الحق الدستوري في تحديد سياساتها. وقد منح القانون الأساسي المعدل الحكومة استقلالية شبه تامة وصلاحيات أكثر بكثير من صلاحيات الرئيس. ولتحقيق التمكين المطلوب، على حكومة مصطفى أن تثبت بالأقوال والأفعال استقلاليتها عن رئيس السلطة الفلسطينية. ويجب أن تضمن أن يكون لمجلس وزرائه الكلمة الفصل دون الخضوع لإملاءات الرئيس. وبهذه الطريقة، قد يتمكن مصطفى عندئذٍ من اتخاذ الخطوات الأولى الصغيرة نحو عملية إصلاح ذات مغزى، خاصة إذا كان قد بدأ بالفعل في ذلك الوقت في صياغة توافق بين مختلف القوى فيما يتعلق ببرنامج حكومته الإصلاحي.

4.تشكيل ائتلاف شعبي لدعم عملية الإصلاح: حتى في ظل الظروف الحالية التي لا تتمتع فيها الحكومة بشرعية أو ثقة شعبية تذكر، يمكن لحكومة المصطفى بناء ائتلاف مع مجموعات المجتمع المدني لدعم برنامجها الإصلاحي. وقد اقترح عزمي الشعيبي، وهو مستشار لـ" أمان"، مثل هذا الائتلاف كإجراء مؤقت لمساعدة الحكومة ورئيس الوزراء على كسب بعض الدعم الشعبي الذي تشتد الحاجة إليه (لحلو 2024 د). ليس هناك شك في أن عملية الإصلاح ستؤثر على مصالح العديد من الفئات في المجتمع، وفي حالات الصراع، تسعى الحكومة عادةً إلى الحصول على تفويض من ممثلي الشعب. ولكن في ظل غياب المجلس التشريعي الفلسطيني الفعال، يجب على الحكومة أن تسعى للحصول على تعاون أكبر قاعدة شعبية متاحة في محاولة لتجاوز فقدان الشرعية والثقة. ويمكن أن تشارك قوى مجتمعية وازنة تمثل مختلف مكونات المجتمع المدني في هذا الائتلاف وتشكيل هيئة عامة من مختلف قطاعات المجتمع تشارك في طرح ومناقشة أولويات الإصلاح بناء على تقارير الخبراء. كما يمكن استخدام استطلاعات الرأي العام للمساعدة في تحديد هذه الأولويات. وينبغي تشكيل أمانة لهذه الهيئة المقترحة مكونة من مجموعة من الخبراء في مختلف المجالات. وينبغي أن تكلف بمهمة واحدة: مناقشة وتقديم توصيات إلى الحكومة، ومراقبة الأداء وتقديم تقارير إلى الجلسة العامة، وبالتالي الحصول على أكبر قدر ممكن من المشاركة في محاولة للتعويض عن غياب السلطة التشريعية. ولتعزيز فرص نجاح هذا الائتلاف، يجب على رئيس الوزراء أن يعمل شخصيًا على بناء الثقة، ليس فقط مع قادة المجتمع المدني، بل أيضًا مع المواطنين العاديين وممثليهم المحليين المنتخبين، حيثما أمكن. ولكسب المصداقية، يجب على رئيس الوزراء أن يتخذ خطوات ملموسة وجريئة وشفافة في مكافحة الفساد، حتى لو طالت كبار المسؤولين السابقين والحاليين.

5.تمكين هيئات التدقيق والرقابة القائمة في السلطة الفلسطينية: لمواجهة الأخطار الكامنة في غياب النزاهة في الحكم، تحتاج الحكومة إلى مساعدة الهيئات الرقابية الفلسطينية القائمة، الرسمية منها وغير الرسمية. ومن بين هذه الهيئات يمكن أن تشمل ديوان الرقابة المالية والإدارية، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وائتلاف أمان. ويمكن تفويض هذه الهيئات بتقديم تقارير دورية إلى الحكومة وإصدار تقارير دورية متزامنة تتضمن تقييمات ونتائج وتوصيات بالخطوات التي يمكن للحكومة اتخاذها لضمان الامتثال للقوانين القائمة ومتطلبات الحكم الرشيد. ومن خلال اتباع إجراءات شفافة في معالجة هذه النتائج والتوصيات، يمكن للحكومة أن تثبت استجابتها وتكتسب ثقة أكبر من الجمهور.

6.اعتماد سياسات مالية أكثر فعالية: على الجانب المالي، يجب على الحكومة العمل على جبهتين. أولاً، عليها أن تواصل جهودها لجمع الأموال من الجهات المانحة مع الاستمرار في تحسين أدائها في تحصيل الضرائب، وهو أمر ليس سهلاً. ثانياً، عليها اتخاذ تدابير ملموسة تهدف إلى خفض الإنفاق الحكومي. وغني عن القول أن على الحكومة أن تتبنى ممارسات أكثر شفافية في جميع الأمور المتعلقة باستخدام الأموال العامة. ويمكنها أن تبدأ بنشر التفاصيل الكاملة لميزانية السلطة الفلسطينية، كما يقتضي القانون. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة لم تكن صريحة في هذا الموضوع خلال السنوات الأربع الماضية؛ حيث لم تنشر الموازنة، مما أدى إلى مزيد من فقدان ثقة الجمهور وتعزيز التصورات العامة عن الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

7.تشكيل تحالف إقليمي ودولي لمواجهة إجراءات الضم الإسرائيلية: بعد أن ضمنت حكومة مصطفى إجماعاً شعبياً وفصائلياً أكبر على أجندتها الإصلاحية وبعد أن أثبتت استقلاليتها وبناء تحالف واسع من المجتمع المدني، تستطيع حكومة مصطفى استغلال التحول العالمي الحالي في دعم القضية الفلسطينية للعمل مع منظمة التحرير الفلسطينية على تشكيل ائتلاف مع دول الجوار والدول الصديقة، وحتى الدول غير الصديقة الملتزمة بدعم القانون الدولي, ليس فقط من أجل وقف الحرب في غزة وتقديم المساعدة الفورية فحسب، بل أيضًا للتصدي للجهود المتزايدة التي تبذلها الحكومة الإسرائيلية المتطرفة الحالية لتقليص صلاحيات السلطة الفلسطينية مع خلق "الحقائق على الأرض" التي تفضلها لترسيخ الضم الزاحف للضفة الغربية وتدمير إمكانية حل الدولتين من خلال تعزيز المستوطنات الإسرائيلية. وينبغي أن يكون هدف هذا التحالف إنفاذ القانون الدولي من خلال الاستخدام الفعال للعقوبات.

8.التعلم من التجارب الدولية: يمكن للسلطة الفلسطينية أن تتعلم من التجارب العالمية في إعادة بناء مؤسسات الدولة، وخاصة من الدول الأوروبية التي استفادت من خطة مارشال بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء مؤسساتها من الألف إلى الياء. ففلسطين بحاجة إلى تسخير جهود جميع كفاءاتها وخبرائها في خدمة إعادة الإعمار، وهي بحاجة إلى خطة مارشال لتجاوز وضعها الحالي وتشجيع النمو الاقتصادي وتوفير حياة أفضل، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بدوره إلى تجاوز الانقسام وتشجيع النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يعزز بدوره عملية السلام.

4
الخاتمة

هل تستطيع حكومة محمد مصطفى التغلب على تحديات الإصلاح التي تناولها هذا الموجز؟ لا تحظى الحكومة الحالية بدعم شعبي ولا تفويض فصائلي ولا ثقة شعبية حقيقية، ولم تحصل على ثقة الأغلبية البرلمانية. وحتى الآن، لم تبلور رؤية واضحة للمضي قدمًا، رؤية تتسم بالاستعداد لأخذ زمام المبادرة أو الجرأة في مواجهة تحديات الإصلاح. وبدون هذه السمات لن تتمكن القيادة الفلسطينية من مواجهة التحديات المختلفة، وفي مقدمتها الانقسام السياسي وغياب الإرادة السياسية للإصلاح. بل إن الحكومة لا تزال تعمل وكأنها تستمد صلاحياتها وشرعيتها من الرئيس الذي انتهت شرعيته الانتخابية منذ أربعة عشر عاماً، وليس من الدستور كما يجب أن يكون.

وباستثناء الكلام، لا توجد أي مؤشرات على تغيير جدي من جانب الرئيس أو رئيس الوزراء الجديد فيما يتعلق بإدخال إصلاحات جادة. ولم يبدِ رئيس الوزراء أو وزراؤه أي رغبة في تحدي من عيّنهم في مناصبهم، ولا حتى لإثبات استقلاليتهم أو لتأكيد ولائهم للقانون الأساسي الذي أقسموا على التمسك به.

ومع ذلك، يجب ألا نستسلم لليأس. فقد قدم هذا الموجز مجموعة من التوصيات القادرة على فتح نافذة أمل للإصلاحات المطلوبة. فحتى النجاح المحدود اليوم يمكن أن يسمح بالتقدم نحو مهام أكبر وأكثر حيوية في المستقبل: توفير الدعم الحاسم لسكان قطاع غزة، وإعادة توحيد مؤسسات الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة على أسس مهنية، والتحضير للانتخابات العامة، والتقدم نحو مستقبل سياسي جامع للشعب الفلسطيني في تنظيم علاقاته مع المجتمع الدولي. وللاقتراب من هذه الأهداف، يجب على الحكومة ليس فقط أن تمارس كامل صلاحياتها واختصاصها في اختيار مسار عملها، بل أن تحصل على الدعم الشعبي الذي تحتاجه من خلال المساءلة والرقابة على أعمالها.

المراجع

الجبور، عبد الرحمن خالد الجابور (2019): أثر الانقسام السياسي الداخلي على بنية المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 1 (2): 16.

أمان (2022): تقرير النزاهة ومكافحة الفساد (فلسطين) لعام 2022؛ متاح على: https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/20711.html.

ب. نيوز (2024): برنامج الدكتور محمد مصطفى الحكومي [باللغة العربية]؛ متاح على الرابط: https: //bnews.ps/ar/node/23099 (28.03.2024).

لحلوح، علاء (2024 أ): هل ستنجح حكومة محمد مصطفى في التغلب على تحديات الإصلاح، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية؛ متاح على: https://www.pcpsr.org/en/node/987.

لحلوح، علاء (2024ب): مقابلة أجراها الكاتب مع عمار دويك، المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

لحلوح، علاء (2024 ج): مقابلة أجراها الكاتب مع الدكتور خليل الشقاقي، مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (29.05.2024).

لحلوح، علاء (2024د): مقابلة أجراها الكاتب مع عزمي الشعيبي، مستشار أمان (05.06.2024).

محسن، تيسير (2012): أثر الانقسام على الوعي والانتماء الوطني العام؛ متاح على: https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/2783.html

السلطة الفلسطينية (2022): أجندة الإصلاح؛ متاح على: http://www.pal-estinecabinet.gov.ps/portal/publication/7/1

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (2024 أ): الباروميتر العربي 8، فلسطين - التقرير الثالث: التصور الفلسطيني للحكم؛ متاح على: https://pcpsr.org/en/node/975.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (2024ب): نتائج استطلاع الرأي العام رقم 92؛ متاح على: https://pcpsr.org/en/node/980.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (2018): نتائج استطلاع الرأي العام رقم 70؛ متاح على: https://pcpsr.org/ar/node/741.

وفا (2024): الحرب على الضفة الغربية أيضًا. سرقة الأرض وأموال الضرائب والموارد [باللغة العربية]؛ متاح على: https://wafa.ps/Pages/Details/101818.

عن المؤلف

عـلاء لحلـوح باحـث فـي المركـز الفلسـطيني للبحـوث السياسـية والمسـحية. وهـو حاصـل علـى درجـة الماجسـتير فـي الدراسـات العربيـة المعاصـرة مـن جامعـة بيرزيـت، وتخـرج عـام 2003. يركـز عمله علـى التحـول الديمقراطي والمسـاءلة والمحاسـبة والنزاهـة فـي قطـاع الأمـن، وعلـى الحركـة الوطنيـة الفلسـطينية. شـارك فـي إعـداد تقريـر فلسـطين لمؤشـر قطـاع الأمـن العربـي ومؤشـر الديمقراطيـة العربـي. مـن آخـر إصداراتـه:" المسـاءلة فـي المؤسسـات العامـة التـي ترفـع تقاريرهـا إلـى رئيـس السـلطة الفلسـطينية"، أعـده لـ " أمـان"، 2022؛" مؤشـر النزاهـة فـي قطـاع الأمـن الفلسـطيني لعـام 2022"، أعـده للمنتـدى المدنـي لتعزيـز الحكـم الرشـيد فـي قطـاع الأمـن، 2023؛" انتخابـات طلبـة بيرزيـت: لمـاذا فـازت حمـاس وخسـرت فتـح"، صـادر عـن المركـز الفلسـطيني للبحـوث السياسـية والمسـحية، 2022؛ و"العنـف والاضطـراب الأمنـي فـي محافظـة الخليـل: الواقـع والتحديـات"، مـن إعـداد مركـز الإصـلاح والتأهيـل، 2023.

حول المشروع

"وجهـات نظـر فلسـطينية حـول إعـادة إعمـار غـزة" هـو مشـروع مشـترك تنفـذه مؤسسـة فريدريـش إيبـرت (FES) والمعهـد الألمانـي للشـؤون الدوليـة والأمنيـة (SWP). تركـز الأوراق البحثيـة المنشـورة فـي إطـار هـذا المشـروع علـى الاحتياجـات والأولويـات الفلسـطينية فيمـا يتعلـق بمجموعـة مـن المواضيـع المتعلقـة بالتعافـي المبكـر وإعـادة إعمـار قطـاع غـزة بعـد حـرب 2023/2024.

فـي هـذا السـياق، لا يتـم النظـر إلـى قطـاع غـزة باعتبـاره كيانًـا منفصلًا، بـل باعتبـاره جزءًا مـن الأراضي الفلسـطينية التـي احتلتهـا إسـرائيل منـذ عـام 1967. كمـا يتـم النظـر هنـا بـأن جميـع الخطـوات، سـواء كانـت قصيـرة أو طويلـة الأمـد، يجـب أن تكـون متوافقـة مـع مبـدأ تقريـر المصيـر الفلسـطيني. الهـدف هـو تسـليط الضـوء علـى الأفـكار الرئيسـية المسـتمدة مـن التجـارب والخبـرات الفلسـطينية وإدخالهـا فـي النقـاش الدولـي. تغطـي الأوراق مجموعـة مـن الموضوعـات مثـل الترتيبـات الأمنيـة، والإصـلاح السياسـي، ودور المـرأة، والتخطيـط الحضـري مـن أجـل التعافـي وإعـادة الإعمـار. وجهـات النظـر هـذه تعكـس آراء المؤلـف فقـط.

فريق التحرير: د. أسامة عنتر، د. فريدريكا ستوليس، د.كونستانتين فيتشـيل (FES)، د. موريـل أسـيبورغ (SWP)، أ. عمـر شـعبان (Pal-Think)

طبع

تم النشر بواسطة:
مؤسسة فريدريش إيبرت مكتب فلسطين
صندوق بريد 25126
شارع جبل الزيتون 27
91251 القدس
البريد الإلكتروني: info.pal@fes.de

جهة الإصدار:
مؤسسة فريدريش إيبرت | مكتب فلسطين | القدس

مسؤولية التحرير:
ماريـا ديلاسـيغا، المديـرة المقيمـة، مؤسسـة فريدريـش إيبـرت - مكتـب فلسـطين

الاتصال/الطلب: info.pal@fes.de
ترجمة من اللغة الانجليزية: نجمة حداد
التصميم: Artistic Workshop

إن الآراء الـواردة فـي هـذا المنشـور لا تعبـر بالضـرورة عـن آراء مؤسسـة فريدريـش إيبـرت (FES) أو المعهـد الألمانـي للشـؤون الدوليّـة والأمنيّـة (SWP). ولا يجـوز اسـتخدام الوسـائط التـي تنشـرها مؤسسـة فريدريـش إيبـرت لأغـراض تجاريـة دون الحصـول علـى موافقـة خطيـة مـن مؤسسـة فريدريـش إيبـرت.

© 2025

الحكم والإصلاح السياسي

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

إعادة بناء الحوكمة وتنفيذ الإصلاحات السياسية هما ركيزتان أساسيتان في عملية إعادة الإعمار. تعود المطالب الفلسطينية بالإصلاح إلى عام 1997، واليوم يُظهر المجتمع الفلسطيني دعمه لمجموعة من الإصلاحات، بما في ذلك إجراء الانتخابات العامة والرئاسية، واحترام سيادة القانون والقضاء المستقل، وإنشاء مؤسسات تضمن الحوكمة الشفافة والقابلة للمحاسبة. مع ذلك، تواجه جهود الإصلاح والتعافي تحديات داخلية وخارجية شديدة.

داخليًا، تُعيق الإصلاحات بسبب الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية. كما تفتقر السلطة الفلسطينية إلى الشرعية والإرادة السياسية للإصلاح، وذلك بسبب التكاليف المالية والسياسية العالية. لقد ساهم غياب النزاهة بين النخب في السلطة الفلسطينية في تقليص الثقة تجاه صانعي القرار. خارجيًا، يُعيق الاحتلال الإسرائيلي الإصلاحات بسبب سيطرته العسكرية والإدارية، والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، والعقوبات المالية. لقد دفعت ضغوط المانحين، سواء المالية أو السياسية، السلطة الفلسطينية إلى تبني مجموعة من الإصلاحات، ولكن غالبًا ما يُنظر إلى هذه الضغوط بعين الريبة والشك من قبل الفلسطينيين، حيث يُعتقد أنها تصب في مصلحة إسرائيل على حساب المصلحة الفلسطينية.

تركز السلطة الفلسطينية على ضغوط الإصلاحات الخارجية بينما تتجاهل المطالب الداخلية، مما يضعف الثقة العامة تجاه الحكومة. يجب أن تتبنى السلطة الفلسطينية استراتيجيات رئيسية للتصدي للتحديات التي تواجه عملية الإصلاح، وتشمل هذه الاستراتيجيات استعادة الوحدة وإنهاء الانقسام السياسي، وتجديد الشرعية السياسية، وتمكين الحكومة، وبناء الدعم الشعبي للإصلاح، وتعزيز هيئات الرقابة، وتبني السياسات المالية الفعالة، وتشكيل ائتلاف ضد سياسات الضم الإسرائيلي، والتعلم من التجارب العالمية. هذه التوصيات يمكن أن تفتح نافذة أمل للإصلاحات المطلوبة.

للمزيد من المعلومات:
https://palestine.fes.de/topics/palestinian-perspectives-on-the-reconstruction-of-gaza

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG